بصيرة baseera
المركز المصري لبحوث الرأي العام
the Egyptian center for public opinion research

20/30 استراتيجية المرأة
WOMEN'S STRATEGY

سلسلة أوراق المرأة المصرية

التوافق
على قوانين الأحوال الشخصية التونسية
في مصر وتونس

العدد (2)

يناير 2018

تم إعداد الدراسة كجزء من أنشطة مرصد المرأة المصرية

فريق العمل

رئيس فريق العمل

أ.د. ماجد عثمان
الرئيس التنفيذي بالمركز المصري لبحوث الرأى العام (بصيرة)

الباحث الرئيسي

د. حنان جرجس
نائب الرئيس التنفيذي بالمركز المصري لبحوث الرأى العام (بصيرة)

الباحثون المساعدون

أ. نهى عز الدين الخرزاتي
باحث إحصائي بالمركز المصري لبحوث الرأى العام (بصيرة)

أ. مى أسامة
مساعد باحث بالمركز المصري لبحوث الرأى العام (بصيرة)

تصميم التقرير

أ. بيتر ناجي
مدير تكنولوجيا المعلومات بالمركز المصري لبحوث الرأى العام (بصيرة)

أ. بسمة محمد
مصمم جرافيك بالمركز المصري لبحوث الرأى العام (بصيرة)

أ. فادي إسماعيل
منسق ومعد بالمركز المصري لبحوث الرأى العام (بصيرة)

المحتويات

قائمة الجداول I

قائمة الأشكال II

١- مقدمة ١

٢- منهجية استطلاع الرأي العام على الجمهور التونسي والجمهور المصري ٢

٣- نتائج استطلاع الرأي العام على الجمهور التونسي ٤

٣-١- مدى الموافقة على قانون المساواة بين الرجال والنساء في الميراث ٥

٣-٢- مدى الموافقة على قانون حق الزوجة في تطليق نفسها ٧

٣-٣- مدى الموافقة على قانون منع تعدد الزوجات ٩

٣-٤- مدى الموافقة على قانون زواج المسلم من غير المسلمة ١١

٣-٥- رأي التونسيين في التأثير السياسي لهذه القوانين علي الانتخابات الرئاسية التونسية القادمة ١٣

٤- نتائج استطلاع الرأي العام على الجمهور المصري ١٦

٤-١- مدى الموافقة على قانون المساواة في الميراث بين الرجال والنساء في مصر ١٦

٤-٢- مدى الموافقة على قانون حق الزوجة في تطليق نفسها في مصر ١٨

٤-٣- مدى الموافقة على قانون منع تعدد الزوجات في مصر ٢٠

٤-٤- مدى الموافقة على قانون زواج المرأة المسلمة من غير المسلم في مصر ٢٢

٤-٥- رأي المصريين في التأثير السياسي لهذه القوانين علي الانتخابات الرئاسية التونسية القادمة ٢٤

٥- المقترحات ٢٤

٦- المصادر ٢٥

قائمة الجداول

جدول (١) التوزيع النسبي لبعض الخصائص الخلفية للمستجيبين ٢

جدول (٢) التوزيع النسبي لبعض الخصائص الخلفية للمستجيبين ٣

جدول (٣) نسب الموافقة والرفض على قانون المساواة في الميراث بين الرجال والنساء في تونس حسب الخصائص الخلفي ٦

جدول (٤) توزيع المستجيبين حسب الموافقة على قانون حق المرأة في تطليق نفسها حسب الخصائص الخلفية ٨

جدول (٥) نسب الموافقة والرفض على قانون منع تعدد الزوجات في تونس حسب الخصائص الخلفية ١٠

جدول (٦) نسب الموافقة والرفض على قانون زواج المرأة المسلمة من غير المسلم في تونس حسب الخصائص الخلفية ١٢

جدول (٧) رأي التونسيين فيما إذا كانت القوانين الجديدة ستشجع النساء على إعادة انتخاب قائد السبسي في الانتخابات الرئاسية التونسية القادمة ١٤

جدول (٨) رأي التونسيين فيما إذا كانت القوانين الجديدة ستشجع الذكور على إعادة انتخاب السبسي في الانتخابات الرئاسية التونسية القادمة حسب الخصائص الخلفية ١٥

جدول (٩) نسب الموافقة والرفض على تطبيق قانون المساواة في الميراث بين الرجال والنساء في مصر حسب الخصائص الخلفية ١٧

جدول (١٠) نسب الموافقة والرفض على تطبيق قانون حق الزوجة في تطليق نفسها في مصر حسب الخصائص الخلفية ١٩

جدول (١١) نسب الموافقة والرفض على تطبيق قانون منع تعدد الزوجات في مصر حسب الخصائص الخلفية ٢١

جدول (١٢) نسب الموافقة والرفض على تطبيق قانون زواج المرأة المسلمة من غير المسلم في مصر حسب الخصائص الخلفية ٢٣

قائمة الأشكال

شكل (١) توزيع التونسيين حسب الموافقة على قانون المساواة بين الرجال والنساء في الميراث ٥

شكل (٢) توزيع التونسيين حسب الموافقة على قانون حق الزوجة في تطليق نفسها ٧

شكل (٣) توزيع التونسيين حسب الموافقة على قانون منع تعدد الزوجات ٩

شكل (٤) توزيع التونسيين حسب الموافقة على قانون زواج المسلم من غير المسلمة ١١

شكل (٥) توزيع المصريين حسب موافقتهم على قانون المساواة في الميراث بين الرجل والنساء في مصر ١٦

شكل (٦) توزيع المصريين حسب الموافقة على قانون حق الزوجة في تطليق نفسها في مصر ١٨

شكل (٧) توزيع المصريين حسب الموافقة على قانون منع تعدد الزوجات في مصر ٢٠

شكل (٨) توزيع المصريين حسب الموافقة على قانون زواج المرأة المسلمة من غير المسلم في مصر ٢٢

شكل (٩) توزيع المصريين حسب رأيهم فيما إذا كانت القوانين المقترحة ستشجع الرجال والنساء على إعادة انتخاب السبسي ٢٤

١- مقدمة

تحتفل نساء تونس في ١٣ أغسطس من كل عام بعيدهن، وهو تاريخ إقرار مجلة الأحوال الشخصية الصادرة في أغسطس ١٩٥٦، أي مباشرة بعد الاستقلال، والتي سنت قوانين شكلت تغيرات جوهرية في المجتمع من أهمها منع تعدد الزوجات وجعل الطلاق بيد المحكمة عوضاً عن الرجل. وفي مناسبة الذكرى الحادية والستين للعيد الوطني للمرأة أعطى الرئيس التونسي الباجي قائد السبسى إشارة البدء لتفعيل المساواة بين الرجل والمرأة في كافة المجالات. وأقر السبسي في خطابه تشكيل لجنة للبحث في الصيغ القانونية والنظر في المساواة في الميراث، والبحث عن صيغ لا تتعارض مع الدين، كما وجه دعوة لإعادة النظر في المنشور رقم ٧٣ بالأخص الذي يمنع زواج المرأة التونسية المسلمة بأجنبي غير مسلم.

أثارت اقتراح الرئيس التونسي السبسي معارضة قوية من الأزهر بمصر وخاصةً بعد إعلان المفتي الرسمي في تونس والباحثون بديوان الإفتاء التونسي دعمهم لمقترحات الرئيس. وفي سياق تناقض مع تصريحات الأزهر، قال مكتب المفتي الرسمي إن الإصلاحات المقترحة بشأن الزواج والميراث ستتماشى مع التعاليم الإسلامية.

ونظراً لما ستؤدي له القوانين الجديدة من تغير في وضع المرأة التونسية، وما قد يكون لها من انعكاسات على وضع المرأة العربية بصفة عامة فقد رأى المركز المصري لبحوث الرأى العام (بصيرة) ضرورة إجراء استطلاع للرأي العام المصري والتونسي حول القوانين المقترحة حديثاً من الرئيس قائد السبسى والقوانين الصادرة في إقرار مجلة الأحوال الشخصية، والتي يتم العمل بها في تونس حالياً.

٢- منهجية استطلاع الرأي العام على الجمهور التونسي والجمهور المصري

تم إجراء استطلاع الرأى على الجمهور التونسي من خلال المقابلات الهاتفية المدعومة بالحاسوب على عينة احتمالية حجمها ٥٠٩ مواطناً في الفئة العمرية ١٨ سنة فأكثر ويقل هامش الخطأ في النتائج عن ٥٪. وبلغت نسبة الاستجابة حوالي ٢٨٪ وتمت المقابلات في الفترة من ٢٣ أغسطس إلى ٦ سبتمبر ٢٠١٧.

تم إجراء استطلاع الرأى على الجمهور المصري باستخدام الهاتف المنزلي والهاتف المحمول للمستجيبين، وتم إجراء المقابلات الهاتفية على عينة احتمالية حجمها ١٥١٧ مواطناً في الفئة العمرية ١٨ سنة فأكثر ممثلة لكل محافظات الجمهورية، وقد تمت المقابلات في الفترة من ٢٣ إلى ٢٩ أغسطس ٢٠١٧. وبلغت نسبة الاستجابة حوالي ٤١٪، ويقل هامش الخطأ في النتائج عن ٣٪.

ولضمان تمثيل الفئات المختلفة في العينة تمثيلاً يتناسب مع نسبتها في المجتمع فقد تم حساب أوزان ترجيحية لضبط خصائص العينة بشكل طفيف حتى تعكس بدقة التركيبة الديموغرافية الفعلية للسكان، وقد استخدمت نتائج المسح السكاني الصحي لمصر ٢٠١٤ لحساب الأوزان لعينة مصر، وتم الإستناد في الأوزان إلى التعداد السكاني التونسي الأخير لعام ٢٠١٤ لحساب الأوزان لعينة تونس.

جدول (١) التوزيع النسبي لبعض الخصائص الخلفية للمستجيبين

الخصائص الخلفية		العدد الفعلي	العدد المرجح	النسبة المرجحة
النوع	ذكر	٣٧٥	٢٦١	٪٥١,٣٠
	أنثى	١٣٤	٢٤٨	٪٤٨,٧٠
العمر**	أقل من ٣٠	٨٠	٧٧	٪١٥,٢٠
	٣٠ -٤٩	٢٧٥	٢٩٤	٪٥٧,٨٠
	فأكثر ٥٠	١٥٣	١٣٧	٪٢٦,٩٠
نوع السكن	حضر	٤٣٧	٤٠٣	٪٧٩,٢٠
	ريف	٧٢	١٠٦	٪٢٠,٨٠
منطقة السكن	محافظات منطقة تونس	٢١٣	١٢٦	٪٢٤,٨٠
	محافظات شمال شرق	٦٣	٧٣	٪١٤,٤٠
	محافظات شمال غرب	٣٦	٤٩	٪٩,٥٠
	محافظات مركز الغرب	١٢٠	١٢٤	٪٢٤,٣٠
	محافظات مركز الشرق (ساهل)	٣٣	٦٩	٪١٣,٥٠
	محافظات الجنوب	٤٤	٦٩	٪١٣,٦٠
المستوي التعليمي	أقل من متوسط	١٠٠	١٠٤	٪٢٠,٥٠
	متوسط/فوق متوسط	١٩٤	٢٠٥	٪٤٠,٢٠
	جامعي فأعلى	٢١٥	٢٠٠	٪٣٩,٣٠
المستوى الاقتصادي*	منخفض	٧٦	٦١	٪١٣,٠٠
	متوسط	١١٢	١٢٦	٪٢٦,٨٠
	مرتفع	٢٧٨	٢٨٢	٪٦٠,١٠
مشاركة القوى العاملة	يعمل حالياً	٣٧٤	٣١٦	٪٦٢,١٠
	متعطل ويبحث عن عمل	٤٣	٤٥	٪٨,٨٠
	خارج قوة العمل	٩٢	١٤٨	٪٢٩,١٠
الإجمالي		٥٠٩	٥٠٩	٪١٠٠

*٤٠ حالة بيان مفقودة مرجح

* ١ حالة بيان مفقودة مرجح

جدول (٢) التوزيع النسبي لبعض الخصائص الخلفية للمستجيبين

الخصائص الخلفية		العدد الفعلي	العدد المرجح	النسبة المرجحة
النوع	ذكر	٨٧٩	٧٦٢	٥٠,٢
	أنثى	٦٣٨	٧٥٥	٤٩,٨
العمر	أقل من ٣٠	٤١١	٣٩٨	٢٦,٢
	٣٠ -٤٩	٦٧٧	٦٦٣	٤٣,٧
	٥٠ فأكثر	٤٢٩	٤٥٦	٣٠,١
نوع السكن	حضر	١٠٤٩	٦٠٤	٣٩,٨
	ريف	٤٦٨	٩١٣	٦٠,٢
منطقة السكن	المحافظات الحضرية	٤٤١	٢٣٨	١٥,٧
	الوجه البحري	٦١٦	٧١٠	٤٦,٨
	الوجه القبلي	٤٣٠	٥٥٧	٣٦,٧
	محافظات الحدود**	٣٠	١٢	٠,٨
المستوى التعليمي	أقل من متوسط	٤٠١	٧٥١	٤٩,٥
	متوسط/فوق متوسط	٦٦٢	٥٤٩	٣٦,٢
	جامعي فأعلى	٤٥٤	٢١٧	١٤,٣
المستوى الاقتصادي	منخفض	٦٠٠	٨٦١	٥٨,٢
	متوسط	٥٥٨	٤٢٥	٢٨,٧
	مرتفع	٣١٨	١٩٤	١٣,١
مشاركة القوى العاملة	يعمل حالياً	٧٣١	٦١٩	٤٠,٨
	متعطل ويبحث عن عمل	١٧٨	١٨٧	١٢,٣
	خارج قوة العمل	٦٠٨	٧١٢	٤٦,٩
الإجمالي		١٥١٧	١٥١٧	١٠٠٪

**عدد غير كاف للاستدلال الإحصائي.

جدول (١) يوضح خصائص العينة التونسية، حيث تضم العينة ٥١٪ من الذكور و٤٩٪ من الإناث. وتم تقسيم الأعمار المختلفة للمجيبين إلى نفس المجموعات العمرية لإظهار الاختلافات حسب العمر: فنسبة الشباب (بين ١٨ و٢٩ سنة) ١٥٪، والمواطنون الذين تتراوح أعمارهم بين ٣٠ و٤٩ سنة ٥٨٪، والمواطنين ٥٠ سنة أو أعلى بنسبة ٢٧٪. وكذالك بالنسبة لمستويات التعليم تم تقسم مستوي تعليم المستجيبين إلى أربعة مستويات، بلغت نسبة الذين حصلوا على التعليم الوصفي أقل من متوسط (إعدادي فأقل) ٢٠٪، وبلغت نسبة التعليم المتوسط أو فوق المتوسط ٤٠٪، بينما حصل المصريون الذين حصلوا على شهادة جامعية ٣٩٪ من العينة. وأخيراً، استناداً إلى مناطق الإقامة، قسم المستجيبون إلى مناطق حضرية، حيث بلغت نسبتهم ٧٩٪، ونسبة سكان الريف ٢١٪. وشكلت العينة من محافظات منطقة تونس ٢٥٪ من العينة، وجاء تمثيل محافظات شمال شرق بنسبة ١٤٪، محافظات شمال غرب ١٠٪، محافظات مركز الغرب ٢٤٪، محافظات مركز الشرق (ساهل) ١٤٪، وأخيراً محافظات الجنوب ١٤٪ من العينة.

يوضح جدول (٢) أن نسبة الذكور في عينة المصريين تبلغ ٥٠,٢٪ و٤٩,٨٪ من الإناث، وتبلغ نسبة الشباب (بين ١٨ و٢٩ سنة) ٢٦,٢٪، ونسبة الذين تتراوح أعمارهم بين ٣٠ و٤٩ سنة ٤٣,٧٪، ونسبة من بلغوا ٥٠ سنة أو أعلى ٣٠,١٪. أما بالنسبة لمستويات التعليم، فقد بلغت نسبة الذين حصلوا على التعليم أقل من متوسط (إعدادي فأقل) ٤٩,٥٪، وبلغت نسبة التعليم المتوسط أو فوق المتوسط ٣٦,٢٪، بينما المصريون الذين حصلوا على شهادة جامعية نسبتهم ١٤,٣٪. واستناداً إلى مناطق الإقامة، بلغ سكان مناطق حضرية ٣٩,٨٪، وسكان الريف ٦٠,٢٪، كذلك شكل ١٥,٧٪ من العينة من المحافظات الحضرية، وجاءت تمثيل الوجه البحري لمصروالوجه القبلي بنسبة ٤٦,٨٪ و٣٦,٧٪ على التوالي، في حين شكلت المحافظات الحدودية ٠,٨٪ من العينة.

وقد تم سؤال المبحوثين عن إمتلاكهم أوأي من أفراد أسرتهم المعيشية لسيارة ملاكي وغسالة أوتوماتيك لتحديد مستواهم الاقصادي، وبلغت نسبة المصريين في الفئة الأدنى (لايمتلكون سيارة ملاكي أو غسالة أوتوماتيك) ٥٨٪، ونسبة المصريين في الفئة المتوسطة (لايمتلكون سيارة) ٢٩٪، أما الفئة الأعلى (يمتلكون سيارة ملاكي أو غسالة أوتوماتيك) ١٣٪. وأخيراً فالبيانات المعروضة في الجدول توضح تقسيم المشاركة في القوى العاملة حيث يعمل نحو ٤١٪ من المبحوثين، و١٢٪ متعطلين ويبحثون عن عمل، و٤٧٪ خارج قوة العمل.

٣- نتائج استطلاع الرأي العام على الجمهور التونسي

يعرض هذا القسم مدى موافقة التونيسيين على القوانين الصادرة ومشروعات القوانين المقترحة والتي يجرى نقاش مجتمعي عليها في تونس حالياً، ويركز القسم على القوانين التالية:

١- قانون المساواة بين الرجال والنساء في الميراث،

٢- قانون حق الزوجة في تطليق نفسها،

٣- قانون منع تعدد الزوجات،

٤- قانون زواج المسلم من غير المسلمة.

٣-١- مدى الموافقة على قانون المساواة بين الرجال والنساء في الميراث

توضح النتائج انخفاض نسبة الموافقة بين الشعب التونسي على تطبيق قانون المقترح حديثاً لمساواة في الميراث بين الرجال والنساء في تونس حيث لا تتعدى نسبة الموافقة ١٨٪. وتنخفض النسبة بين الذكور مقارنةً بالإناث حيث تبلغ نسبة الموافقين ١٣٪ بين الذكور مقابل ٢٣٪ بين الإناث. ويلاحظ أن نسبة الموافقين على القانون بين التونسيين في أدنى مستوى اقتصادي أعلى من باقي المستويات حيث تصل ٢٧٪، مقابل ١٤٪ و١٧٪ بين التونسيين في المستوى الاقتصادي المتوسط والأعلى على الترتيب. كذلك تنخفض نسبة الموافقة بين العاملين لتصل حوالي ١٤٪ مقابل ٢٧٪ بين فئة المتعطلين و٢٥٪ بين من هم خارج قوة العمل.

شكل (١) توزيع التونسيين حسب الموافقة على قانون المساواة بين الرجال والنساء في الميراث

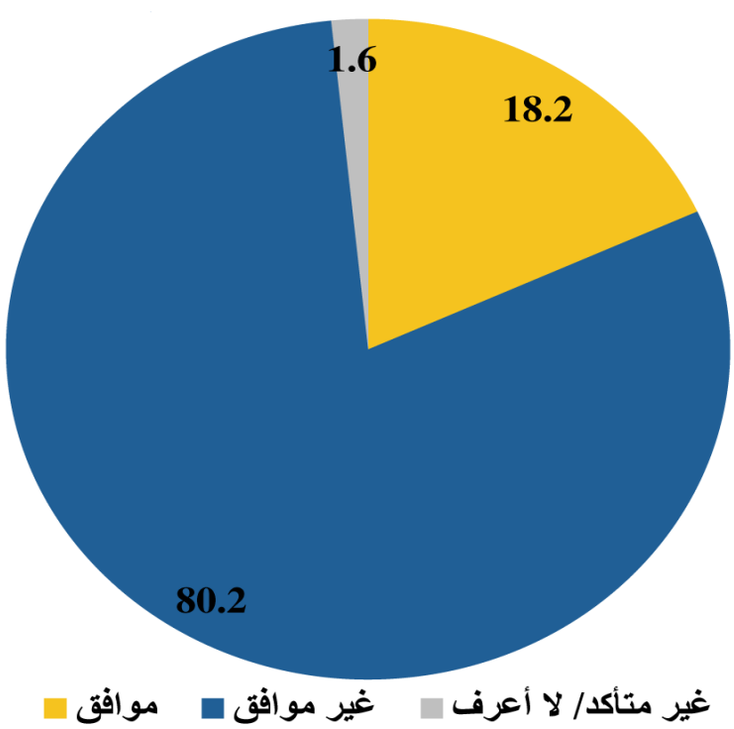

وتظهر اختلافات واضحة في نسب الموافقة على المساواة في الميراث حسب محل الإقامة حيث تبلغ نسبة الموافقة أقل قيمة لها بين سكان محافظات الجنوب (٩٪) بينما تصل إلى أعلى قيمة لها (٢٢٪) بين سكان محافظات مركز الغرب.

وتظهر النتائج أن النساء الأقل تمكيناً هن الأكثر موافقة على القانون حيث تشير النتائج إلى أن نسبة الموافقة على القانون تصل إلى ٢٨٪ بين السيدات الحاصلات على تعليم أقل من متوسط مقابل ٢٣٪ بين الحاصلات على تعليم جامعي أو أعلى و٢٧٪ بين السيدات اللاتي لاتعملن مقابل ١٨٪ بين السيدات اللاتي تعملن.

جدول (٣) نسب الموافقة والرفض على قانون المساواة في الميراث بين الرجال والنساء في تونس حسب الخصائص الخلفية

الخصائص الخلفية		موافق	غير موافق	غير متأكد/ لا أعرف	٪	العدد
النوع+	ذكر	٪١٣,١	٪٨٤,٦	٪٢,٣	٪١٠٠	٢٦٠
	أنثى	٪٢٣,٤	٪٧٥,٤	٪١,٢	٪١٠٠	٢٤٨
العمر	أقل من ٣٠	٪٢٠,٨	٪٧٦,١	٪٢,١	٪١٠٠	٧٧
	٣٠ -٤٩	٪١٦,٣	٪٨٢,٣	٪١,٤	٪١٠٠	٢٩٤
	٥٠ فأكثر	٪٢٠,١	٪٧٧,٣	٪٢,٢	٪١٠٠	١٣٦
نوع السكن	حضر	٪١٩,١	٪٧٩,٤	٪١,٥	٪١٠٠	٤٠٣
	ريف	٪١٤,٤	٪٨٣,٧	٪١,٩	٪١٠٠	١٠٦
منطقة السكن	محافظات منطقة تونس	٪٢١,٤	٪٧٧,٠	٪١,٦	٪١٠٠	١٢٥
	محافظات شمال شرق	٪١٦,٥	٪٧٩,٥	٪٤,١	٪١٠٠	٧٣
	محافظات شمال غرب	٪١٨,٧	٪٨١,٢		٪١٠٠	٤٩
	محافظات مركز الغرب	٪٢٢,٠	٪٧٦,٤	٪١,٦	٪١٠٠	١٢٤
	محافظات مركز الشرق (ساهل)	٪١٧,٤	٪٨١,٢	٪١,٤	٪١٠٠	٦٩
	محافظات الجنوب	٪٨,٨	٪٩١,١		٪١٠٠	٦٩
المستوي التعليمي	أقل من متوسط	٪٢٠,٠	٪٧٩,١	٪١,٠	٪١٠٠	١٠٤
	متوسط/فوق متوسط	٪١٤,١	٪٨٣,٩	٪١,٩	٪١٠٠	٢٠٥
	جامعي فأعلى	٪٢١,٥	٪٧٦,٥	٪٢,٠	٪١٠٠	١٩٩
المستوى الاقتصادي	منخفض	٪٢٧,٤	٪٦٦,٢	٪٦,٥	٪١٠٠	٦١
	متوسط	٪١٤,٤	٪٨٤,٨	٪٠,٨	٪١٠٠	١٢٦
	مرتفع	٪١٦,٨	٪٨٢,٢	٪١,١	٪١٠٠	٢٨٢
مشاركة القوى العاملة	يعمل حالياً	٪١٣,٧	٪٨٤,٤	٪١,٩	٪١٠٠	٣١٥
	متعطل ويبحث عن عمل	٪٢٦,٧	٪٧٣,٤		٪١٠٠	٤٥
	خارج قوة العمل	٪٢٥,٠	٪٧٣,٦	٪١,٤	٪١٠٠	١٤٨
الإجمالي	٪	٪١٨,١	٪٨٠,٢	٪١,٦	٪١٠٠	
	العدد	٩٢	٤٠٧	٨		٥٠٨

٣-٢- مدى الموافقة على قانون حق الزوجة في تطليق نفسها

تغلب الرأي المعارض على قانون حق الزوجة في تطليق نفسها حيث بلغت نسبة غير الموافقين (٥١٪)، مقابل ٣٨٪ موافقين و١١٪ لم يستطيعوا التحديد. وهنا نلاحظ زيادة نسبة الذين لم يستطيعوا تحديد رأيهم في هذا القانون مقارنةً بالقوانين الأخرى. وارتفعت هذه النسبة إلي ١٧٪ بين فئتي الجامعيين والإناث وكذلك بين سكان محافظات شمال شرق حيث بلغت ٢٩٪ ومحافظات مركز الشرق (ساهل) حيث بلغت ١٧٪.

شكل (٢) توزيع التونسيين حسب الموافقة على قانون حق الزوجة في تطليق نفسها

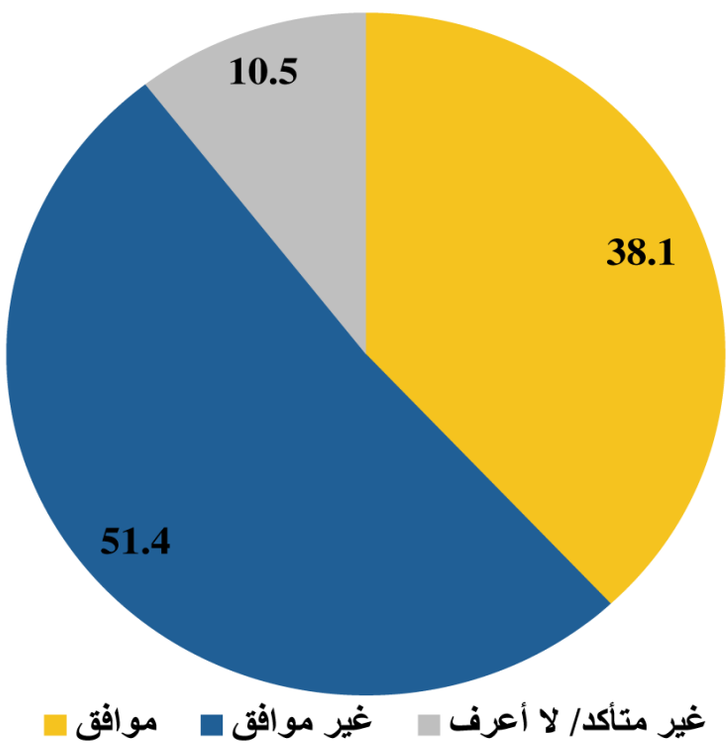

يظهر هنا أيضاً اختلافات معنوية في نسب الموافقة حسب الخصائص، فعلى الرغم من زيادة نسبة الإناث اللاتي لم تستطعن تحديد رأيهن في هذا القانون مقارنةً بالذكور، إلا أن نسبة الموافقة بين الإناث كانت أعلى منها بين الذكور (٤٢٪ مقابل ٣٤٪ على الترتيب). كما تشير النتائج إلى أن نسبة الموافقة ترتفع بارتفاع المستوى التعليمي حيث بلغت ٢٦٪ بين الحاصلين على تعليم أقل من متوسط مقابل ٤٦٪ بين الحاصلين على تعليم جامعي أو أعلى. ولا تختلف نسبة الموافقة بين الإناث والذكور الحاصلين على تعليم أقل من متوسط بينما ترتفع نسبة الموافقة من ٤١٪ بين الذكور الحاصلين على تعليم جامعي إلى ٥١٪ بين الإناث الحاصلات على تعليم جامعي.

وتشير النتائج إلى أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للنساء كلما زادت موافقتهن على القانون حيث تتضاعف نسبة الموافقة من ٢٥٪ بين الحاصلات على تعليم أقل من متوسط إلى ٥١٪ بين الحاصلات على تعليم جامعي.

جدول (٤) توزيع المستجيبين حسب الموافقة على قانون حق المرأة في تطليق نفسها حسب الخصائص الخلفية

الخصائص الخلفية		موافق	غير موافق	غير متأكد/ لا أعرف	٪	العدد
النوع	ذكر	٪٣٤,١	٪٦١,٧	٪٤,٢	٪١٠٠	٢٦٠
	أنثى	٪٤٢,٢	٪٤٠,٦	٪١٧,٣	٪١٠٠	٢٤٨
العمر	أقل من ٣٠	٪٥٢,٦	٪٤٢,٣	٪٥,١	٪١٠٠	٧٧
	٣٠ -٤٩	٪٣١,٦	٪٥٤,٠	٪١٤,٣	٪١٠٠	٢٩٣
	٥٠ فأكثر	٪٤٣,٣	٪٥٠,٧	٪٥,٩	٪١٠٠	١٣٧
نوع السكن	حضر	٪٣٩,١	٪٥١,٠	٪١٠,٠	٪١٠٠	٤٠٣
	ريف	٪٣٤,٣	٪٥٣,٣	٪١٢,٤	٪١٠٠	١٠٦
منطقة السكن	محافظات منطقة تونس	٪٤٢,١	٪٥٠,٨	٪٧,١	٪١٠٠	١٢٦
	محافظات شمال شرق	٪٣٤,٢	٪٣٧,٠	٪٢٨,٨	٪١٠٠	٧٣
	محافظات شمال غرب	٪٣٠,٠	٪٦٨,٠	٪٢,٠	٪١٠٠	٤٩
	محافظات مركز الغرب	٪٤٣,٤	٪٥١,٦	٪٤,٩	٪١٠٠	١٢٣
	محافظات مركز الشرق (ساهل)	٪٣٨,٥	٪٤٤,٣	٪١٧,١	٪١٠٠	٦٩
	محافظات الجنوب	٪٢٨,٩	٪٦٣,٨	٪٧,٢	٪١٠٠	٦٩
المستوي التعليمي	أقل من متوسط	٪٢٥,٥	٪٦١,٣	٪١٣,٢	٪١٠٠	١٠٤
	متوسط/فوق متوسط	٪٣٧,١	٪٦٠,٠	٪٢,٩	٪١٠٠	٢٠٥
	جامعي فأعلى	٪٤٦,٠	٪٣٧,٠	٪١٧,٠	٪١٠٠	١٩٩
المستوى الاقتصادي	منخفض	٪٣٠,٢	٪٦٦,٧	٪٣,٢	٪١٠٠	٦١
	متوسط	٪٢٨,٠	٪٥٩,٢	٪١٢,٨	٪١٠٠	١٢٦
	مرتفع	٪٤٣,٩	٪٤٤,٤	٪١١,٧	٪١٠٠	٢٨١
مشاركة القوى العاملة	يعمل حالياً	٪٣٥,٠	٪٥٥,٥	٪٩,٥	٪١٠٠	٣١٦
	متعطل ويبحث عن عمل	٪٥٣,٤	٪٤٢,٢	٪٤,٤	٪١٠٠	٤٥
	خارج قوة العمل	٪٤٠,٥	٪٤٥,٢	٪١٤,٢	٪١٠٠	١٤٨
الإجمالي	٪	٪٣٨,١	٪٥١,٤	٪١٠,٥	٪١٠٠	
	العدد	١٩٣	٢٦١	٥٣		٥٠٩

٣-٣- مدى الموافقة على قانون منع تعدد الزوجات

وبتناول رأي الشعب التونسي حول قانون منع تعدد الزوجات، نجد أنه على الرغم من غلبة الرأي المعارض على هذا القانون وذلك بنسبة ٥٦٪ تقريباً، فإن نسب الموافقة عليه أعلى مقارنةً بالقوانين أو مشروعات القوانين الأخرى المتضمنة في الاستطلاع حيث تبلغ نسبة الموافقين عليه ٤١٪. وتوضح البيانات وجود اختلافات معنوية في نسب الموافقة حسب الخصائص المختلفة، فكما هو متوقع الإناث أكثر موافقة علي قانون منع تعدد الزوجات عن الذكور (٥٩٪ مقابل ٣٤٪ على الترتيب)، وتظهر النتائج أن الإناث الأكثر تمكيناً هن الأكثر موافقةً على القانون مقارنةً بالإناث الأقل تمكيناً وكذلك مقارنةً بالذكور، حيث تشير النتائج إلى أن نسبة الموافقة على قانون منع تعدد الزوجات تبلغ ٥٧٪ بين السيدات اللاتي تعملن مقابل ٤٢٪ بين اللاتي لاتعملن، و٦٦٪ بين الحاصلات على تعليم جامعي مقابل ٢٥٪ بين الحاصلات على تعليم أقل من متوسط، بينما تبلغ نسبة الموافقة بين الذكور الحاصلين على تعليم جامعي ٤٢٪ مقابل ٣١٪ بين الذكور الحاصلين على تعليم أقل من متوسط. وبصفة عامة ترتفع نسبة الموافقة مع ارتفاع المستوى التعليمي بغض النظر عن النوع.

شكل (٣) توزيع التونسيين حسب الموافقة على قانون منع تعدد الزوجات

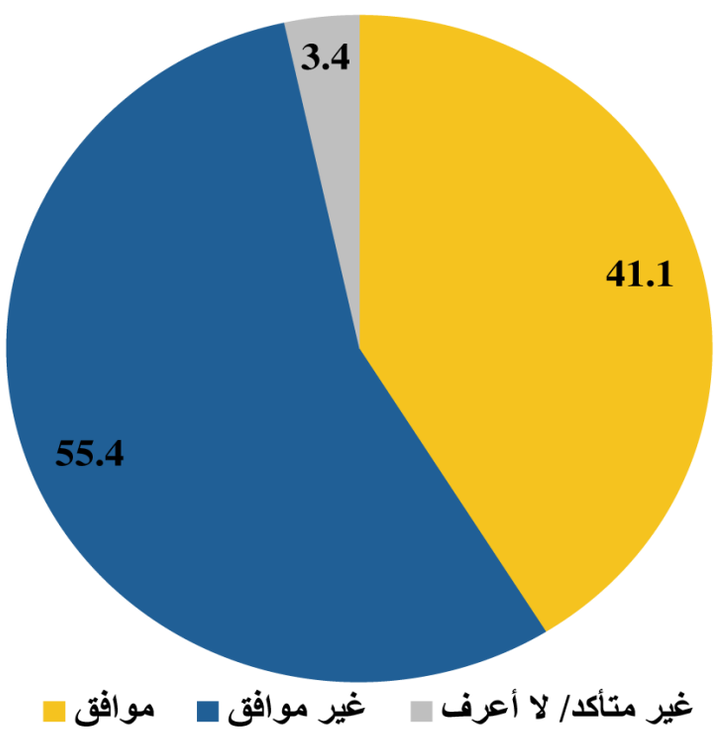

وتوضح النتائج أن نسبة سكان الحضر الموافقين على القانون ضعف نسبة الموافقين على القانون في الريف (٤٦٪ مقابل ٢٣٪)، وعلى مستوى المناطق تأتي محافظات الشرق كأقل المناطق موافقةً على القانون بنسبة ٣٣٪ بينما تشهد محافظات الجنوب أعلى نسبة موافقة بلغت ٤٨٪.

جدول (٥) نسب الموافقة والرفض على قانون منع تعدد الزوجات في تونس حسب الخصائص الخلفية

الخصائص الخلفية		موافق	غير موافق	غير متأكد/ لا أعرف	٪	العدد
النوع	ذكر	٣٤,٢٪	٦١,١٪	٤,٦٪	١٠٠٪	٢٦١
	أنثى	٤٨,٦٪	٤٩,٤٪	٢,٠٪	١٠٠٪	٢٤٨
العمر	أقل من ٣٠	٥٧,٢٪	٣٩,٠٪	٣,٩٪	١٠٠٪	٧٧
	٣٠ -٤٩	٣٨,٩٪	٥٧,٧٪	٣,٤٪	١٠٠٪	٢٩٤
	٥٠ فأكثر	٣٦,٥٪	٦٠,٦٪	٢,٩٪	١٠٠٪	١٣٧
نوع السكن	حضر	٤٦,٠٪	٥٠,٤٪	٣,٧٪	١٠٠٪	٤٠٣
	ريف	٢٢,٨٪	٧٥,٣٪	١,٩٪	١٠٠٪	١٠٦
منطقة السكن	محافظات منطقة تونس	٣٦,٥٪	٥٩,٦٪	٤,٠٪	١٠٠٪	١٢٦
	محافظات شمال شرق	٤٤,٥٪	٥٠,٠٪	٥,٦٪	١٠٠٪	٧٣
	محافظات شمال غرب	٣٨,٨٪	٥٩,٢٪	٢,٠٪	١٠٠٪	٤٩
	محافظات مركز الغرب	٤٥,٢٪	٥٢,٥٪	٢,٤٪	١٠٠٪	١٢٤
	محافظات مركز الشرق (ساهل)	٣٣,٣٪	٥٩,٤٪	٧,٢٪	١٠٠٪	٦٩
	محافظات الجنوب	٤٧,٨٪	٥٢,١٪		١٠٠٪	٦٩
المستوي التعليمي	أقل من متوسط	٢٨,٥٪	٦٧,٦٪	٣,٨٪	١٠٠٪	١٠٤
	متوسط/فوق متوسط	٣٤,٣٪	٦٢,٢٪	٣,٤٪	١٠٠٪	٢٠٥
	جامعي فأعلى	٥٤,٥٪	٤٢,٥٪	٣,٠٪	١٠٠٪	٢٠٠
المستوى الاقتصادي	منخفض	٣٥,٤٪	٥٨,١٪	٦,٥٪	١٠٠٪	٦١
	متوسط	٢٤,٠٪	٧١,٢٪	٤,٨٪	١٠٠٪	١٢٦
	مرتفع	٤٧,٨٪	٥٠,٧٪	١,٤٪	١٠٠٪	٢٨٢
مشاركة القوى العاملة	يعمل حالياً	٤٠,٩٪	٥٥,٤٪	٣,٨٪	١٠٠٪	٣١٦
	متعطل ويبحث عن عمل	٥٥,٥٪	٤٢,٢٪	٢,٢٪	١٠٠٪	٤٥
	خارج قوة العمل	٣٧,٤٪	٥٩,٩٪	٢,٧٪	١٠٠٪	١٤٨
الإجمالي	٪	٤١,١٪	٥٥,٥٪	٣,٤٪	١٠٠٪	
	العدد	٢٠٩	٢٨٣	١٧		٥٠٩

٣ـ٤ مدى الموافقة على قانون زواج المسلم من غير المسلمة

يرفض معظم التونسيين فكرة تطبيق قانون زواج المرأة المسلمة من غير المسلم بنسبة بلغت حوالي ٨٧٪ مقابل ٩٪ موافقين و٣٪ لم يستطيعوا تحديد موقفهم. وتظهر النتائج اختلافات بين التونسيين في فئات العمر المختلفة في موافقتهم على القانون الخاص بزواج المسلمة من غير المسلم حيث تبلغ نسبة الموافقين بين الشباب أقل من ٣٠ سنة حوالي ١٦٪ مقابل ٩٪ بين التونسيين في الفئة العمرية (٣٠-٤٩) سنة و٧٪ بين من بلغوا من العمر ٥٠سنة فأكثر. وفي المقابل تبدو فئة العمر المتوسطة (٣٠-٤٩) سنة هي الأكثر رفضاً بنسبة ٩٠٪ تليها الأكبر سناً (٥٠ فأكثر) بنسبة ٨٨٪ ثم الشباب بنسبة ٧٤٪. ويظهر واضحاً أن الشباب هم الأكثر حيرة حيث تبلغ نسبة من لم يستطيعوا تحديد موقفهم ١٠٪ مقابل ١٪ من العمر المتوسط و٤٪ بين الأكبر سناً (٥٠ فأكثر)، وتتقارب نسبة الموافقة بين مناطق السكن المختلفة فيما عدا محافظات الجنوب التي تبدو أكثر رفضاً للقانون حيث تبلغ نسبة الموافقين ٢٪ مقابل ٩٧٪ رافضون.

شكل (٤) توزيع التونسيين حسب الموافقة على قانون زواج المسلم من غير المسلمة

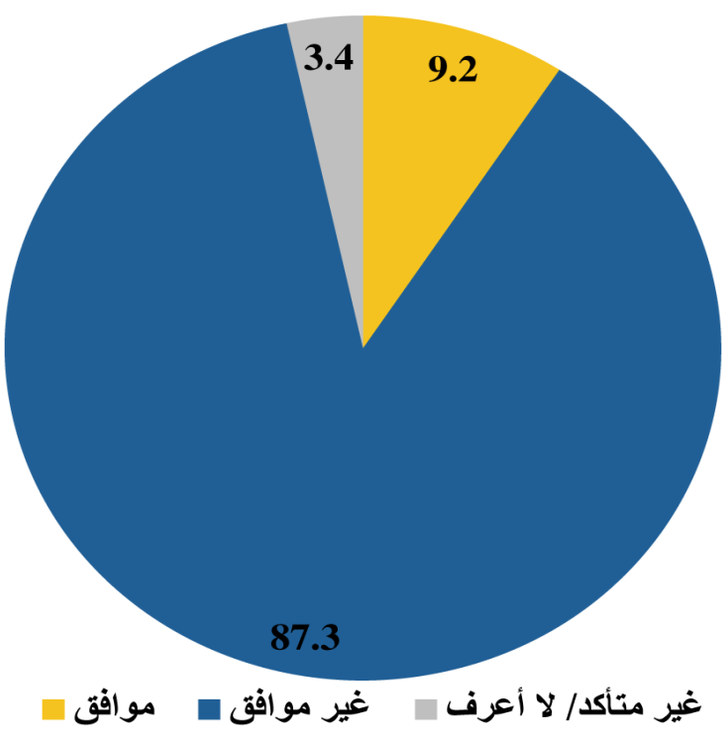

وجدير بالذكر أنه لاتوجد اختلافات معنوية بين موقف الذكور والإناث من القانون كما لاتوجد اختلافات معنوية في موقف ذوى المستويات التعليمية المختلفة.

جدول (٦) نسب الموافقة والرفض على قانون زواج المرأة المسلمة من غير المسلم في تونس حسب الخصائص الخلفية

الخصائص الخلفية		موافق	غير موافق	غير متأكد/ لا أعرف	٪	العدد
النوع	ذكر	٪١٠,٤	٪٨٧,٣	٪٢,٣	٪١٠٠	٢٦١
	أنثى	٪٨,٠	٪٨٧,٥	٪٤,٤	٪١٠٠	٢٤٨
العمر	أقل من ٣٠	٪١٥,٦	٪٧٤,٠	٪١٠,٤	٪١٠٠	٧٧
	٣٠ -٤٩	٪٨,٥	٪٩٠,٢	٪١,٤	٪١٠٠	٢٩٤
	٥٠ فأكثر	٪٧,٣	٪٨٨,٤	٪٤,٤	٪١٠٠	١٣٧
نوع السكن	حضر	٪١٠,٤	٪٨٥,٦	٪٤,٠	٪١٠٠	٤٠٣
	ريف	٪٤,٨	٪٩٤,٣	٪١,٠	٪١٠٠	١٠٦
منطقة السكن	محافظات منطقة تونس	٪١١,٩	٪٨٤,٩	٪٣,٢	٪١٠٠	١٢٦
	محافظات شمال شرق	٪١٢,٣	٪٨٥,٠	٪٢,٧	٪١٠٠	٧٣
	محافظات شمال غرب	٪١٠,٠	٪٨٦,٠	٪٤,٠	٪١٠٠	٤٩
	محافظات مركز الغرب	٪٨,٩	٪٨٦,٢	٪٤,٨	٪١٠٠	١٢٤
	محافظات مركز الشرق (ساهل)	٪٩,٠	٪٨٦,٦	٪٤,٥	٪١٠٠	٦٩
	محافظات الجنوب	٪١,٥	٪٩٧,٠	٪١,٥	٪١٠٠	٦٩
المستوي التعليمي	أقل من متوسط	٪٩,٦	٪٩٠,٤		٪١٠٠	١٠٤
	متوسط/فوق متوسط	٪٧,٤	٪٩٠,٣	٪٢,٤	٪١٠٠	٢٠٥
	جامعي فأعلى	٪١١,٠	٪٨٢,٩	٪٦,٠	٪١٠٠	٢٠٠
المستوى الاقتصادي	منخفض	٪٩,٨	٪٨٨,٥	٪١,٦	٪١٠٠	٦١
	متوسط	٪٧,٢	٪٩٠,٤	٪٢,٤	٪١٠٠	١٢٦
	مرتفع	٪٩,٥	٪٨٦,٩	٪٣,٥	٪١٠٠	٢٨٢
مشاركة القوى العاملة	يعمل حالياً	٪٩,٤	٪٨٦,٧	٪٣,٨	٪١٠٠	٣١٦
	متعطل ويبحث عن عمل	٪١٥,٩	٪٧٩,٥	٪٤,٥	٪١٠٠	٤٥
	خارج قوة العمل	٪٦,١	٪٩١,٣	٪٢,٧	٪١٠٠	١٤٨
الإجمالي	٪	٪٩,٣	٪٨٧,٤	٪٣,٤	٪١٠٠	
	العدد	٤٧	٤٤٤	١٧		٥٠٩

٣ـ٥ـ رأي التونسيين في التأثير السياسي لهذه القوانين علي الانتخابات الرئاسية التونسية القادمة

وفي ظل الانتخابات الرئاسية القادمة في تونس يلقي الاستطلاع الضوء على رأى التونسيين في تأثير تفعيل القوانين المقترحة حديثاً من الرئيس السبسي على الأصوات الانتخابية.

وينقسم الجمهور التونسي في رأيهم حول تأثير تفعيل قوانين مساواة المرأة بالرجال المقترحة حديثاً على أصوات النساء، حيث يرى ٤٥٪ منهم بأن تفعيل القوانين سوف تشجع النساء على انتخاب السبسي لفترة أخرى، كما يرى حوالي ٤٦٪ بأن تفعيل القوانين لن تشجع النساء على انتخابه، والباقي أجابوا بأنهم لا يعرفون. وتوضح البيانات اختلافات معنوية حسب منطقة السكن حيث يرى أكثر من نصف سكان محافظات منطقة تونس ومحافظات الجنوب بأن تفعيل القوانين سوف تشجع النساء على انتخاب السبسي لمرحلة أخرى (٥٤٪ و٥٣٪ على الترتيب)، وانخفضت هذه النسبة بين سكان محافظات شمال شرق (٤٣٪) وسكان محافظات مركز الغرب (٤٢٪) وسكان محافظات مركز الشرق (ساهل) (٤١٪). بينما تغلب الرأي المعارض بين سكان محافظات شمال غرب حيث حوالي ٦٩٪ يرى أن تفعيل القوانين لن تشجع النساء على انتخاب السبسي.

وتظهر النتائج أن الإناث أقل اعتقاداً أن هذه القوانين ستشجع الإناث على انتخاب قائد السبسي مقارنةً بالذكور (٤٣٪ مقابل ٤٨٪ على الترتيب).

أما بالنسبة للتاثير على أصوات الرجال في انتخابات الرئسية القادمة، أتفق حوالي ثلثي العينة بأن تفعيل قوانين مساواة المرأة بالرجال المقترحة حديثاً لن تشجع الرجال على انتخاب السبسي لمرحلة أخرى (٦٣٪) وأفاد أقل من الربع بأن تفعيل القوانين سوف تشجع الرجال على انتخابه (٢٣٪). ومن الملاحظ وصول نسبة الذين لا يستطيعون تحديد رأيهم إلى ١٤٪ وزادت هذه النسبة لتصل إلى ٢٦٪ بين سكان محافظات الجنوب.

جدول (٧) رأي التونسيين فيما إذا كانت القوانين الجديدة ستشجع النساء على إعادة انتخاب قائد السبسي في الانتخابات الرئاسية التونسية القادمة

الخصائص الخلفية		نعم	لا	غير متأكد/ لا أعرف	٪	العدد
النوع	ذكر	٪٤٧,٧	٪٤٢,٧	٪٩,٥	٪١٠٠	٢٦١
	أنثى	٪٤٢,٧	٪٤٨,٤	٪٨,٩	٪١٠٠	٢٤٨
العمر	أقل من ٣٠	٪٥٤,٥	٪٣٦,٤	٪٩,١	٪١٠٠	٧٧
	٣٠ -٤٩	٪٣٩,٥	٪٥٠,٣	٪١٠,٢	٪١٠٠	٢٩٤
	٥٠ فأكثر	٪٥٢,٦	٪٤٠,٩	٪٦,٦	٪١٠٠	١٣٧
نوع السكن	حضر	٪٤٨,١	٪٤٣,٤	٪٨,٤	٪١٠٠	٤٠٣
	ريف	٪٣٤,٩	٪٥٣,٨	٪١١,٣	٪١٠٠	١٠٦
منطقة السكن	محافظات منطقة تونس	٪٥٣,٦	٪٣٦,٠	٪١٠,٤	٪١٠٠	١٢٦
	محافظات شمال شرق	٪٤٢,٥	٪٤٧,٩	٪٩,٦	٪١٠٠	٧٣
	محافظات شمال غرب	٪٢٩,٢	٪٦٨,٨	٪٢,١	٪١٠٠	٤٩
	محافظات مركز الغرب	٪٤٢,٣	٪٥٠,٤	٪٧,٣	٪١٠٠	١٢٤
	محافظات مركز الشرق (ساهل)	٪٤٠,٦	٪٤٢,٠	٪١٧,٤	٪١٠٠	٦٩
	محافظات الجنوب	٪٥٢,٩	٪٤٠,٠	٪٧,١	٪١٠٠	٦٩
المستوي التعليمي	أقل من متوسط	٪٤٩,٠	٪٣٥,٦	٪١٥,٤	٪١٠٠	١٠٤
	متوسط/فوق متوسط	٪٤٤,٩	٪٤٩,٣	٪٥,٩	٪١٠٠	٢٠٥
	جامعي فأعلى	٪٤٤,٠	٪٤٦,٥	٪٩,٥	٪١٠٠	٢٠٠
المستوى الاقتصادي	منخفض	٪٥٠,٨	٪٤١,٠	٪٨,٢	٪١٠٠	٦١
	متوسط	٪٣٦,٥	٪٥٠,٠	٪١٣,٥	٪١٠٠	١٢٦
	مرتفع	٪٤٧,٢	٪٤٥,٧	٪٧,١	٪١٠٠	٢٨٢
مشاركة القوى العاملة	يعمل حالياً	٪٤٣,٧	٪٤٨,١	٪٨,٢	٪١٠٠	٣١٦
	متعطل ويبحث عن عمل	٪٢٨,٩	٪٦٢,٢	٪٨,٩	٪١٠٠	٤٥
	خارج قوة العمل	٪٥٣,٤	٪٣٥,٨	٪١٠,٨	٪١٠٠	١٤٨
الإجمالي	٪	٪٤٥,٣	٪٤٥,٦	٪٩,٢	٪١٠٠	
	العدد	٢٣٠	٢٣٢	٤٧		٥٠٩

جدول (٨) رأي التونسيين فيما إذا كانت القوانين الجديدة ستشجع الذكور على إعادة انتخاب السبسي في الانتخابات الرئاسية التونسية القادمة حسب الخصائص الخلفية

الخصائص الخلفية		نعم	لا	غير متأكد/ لا أعرف	٪	العدد
النوع	ذكر	٪٢١,٢	٪٦٧,٧	٪١١,٢	٪١٠٠	٢٦١
	أنثى	٪٢٤,٢	٪٥٨,٦	٪١٧,٢	٪١٠٠	٢٤٤
العمر	أقل من ٣٠	٪٢٨,٦	٪٦١,٠	٪١٠,٤	٪١٠٠	٧٧
	٣٠ -٤٩	٪٢٢,٨	٪٦٢,٨	٪١٤,٥	٪١٠٠	٢٩٠
	٥٠ فأكثر	٪١٩,١	٪٦٦,٢	٪١٤,٧	٪١٠٠	١٣٧
نوع السكن+	حضر	٪٢١,٦	٪٦٦,٢	٪١٢,٢	٪١٠٠	٤٠٣
	ريف	٪٢٦,٥	٪٥٢,٠	٪٢١,٦	٪١٠٠	١٠٢
منطقة السكن+	محافظات منطقة تونس	٪٢٥,٦	٪٦٠,٨	٪١٣,٦	٪١٠٠	١٢٦
	محافظات شمال شرق	٪٢٤,٧	٪٦٥,٨	٪٩,٦	٪١٠٠	٧٣
	محافظات شمال غرب	٪٣٢,٧	٪٦٣,٣	٪٤,١	٪١٠٠	٤٩
	محافظات مركز الغرب	٪٢٣,٦	٪٦٤,٢	٪١٢,٢	٪١٠٠	١٢٤
	محافظات مركز الشرق (ساهل)	٪١٧,٤	٪٦٣,٨	٪١٨,٨	٪١٠٠	٦٩
	محافظات الجنوب	٪٩,٢	٪٦٤,٦	٪٢٦,٢	٪١٠٠	٦٥
المستوى التعليمي++	أقل من متوسط	٪٢٩,٧	٪٤٧,٥	٪٢٢,٨	٪١٠٠	١٠٠
	متوسط/فوق متوسط	٪١٨,٥	٪٦٣,٩	٪١٧,٦	٪١٠٠	٢٠٥
	جامعي فأعلى	٪٢٣,٥	٪٧٠,٥	٪٦,٠	٪١٠٠	٢٠٠
المستوى الاقتصادي*	منخفض	٪٣٢,٣	٪٥٨,١	٪٩,٧	٪١٠٠	٦١
	متوسط	٪٢٤,٦	٪٥٧,١	٪١٨,٣	٪١٠٠	١٢٦
	مرتفع	٪١٨,٤	٪٦٧,٧	٪١٣,٨	٪١٠٠	٢٨٢
مشاركة القوى العاملة+	يعمل حالياً	٪١٩,٩	٪٦٧,٤	٪١٢,٧	٪١٠٠	٣١٦
	متعطل ويبحث عن عمل	٪٢٦,٧	٪٦٦,٧	٪٦,٧	٪١٠٠	٤٥
	خارج قوة العمل	٪٢٧,١	٪٥٢,٨	٪٢٠,١	٪١٠٠	١٤٤
الإجمالي	٪	٪٢٢,٧	٪٦٣,٢	٪١٤,١	٪١٠٠	
	العدد	١١٤	٣١٩	٧١		٥٠٥

Q١٠٦ هل شايف أن تفعيل قوانين مساواة المرأة بالرجل هيشجع الرجالة تنتخب السبسي في الانتخابات القادمة ؟
*٣٩ حالة بيان مفقودة مرجح
**٤ حالة بيان مفقودة مرجح
++ ذات دلالة إحصائية معنوية عند مستوى ثقة ٩٩٪ باستخدام chi_squared test of significance
+ ذات دلالة إحصائية معنوية عند مستوى ثقة ٩٥٪ باستخدام chi_squared test of significance

٤ـ نتائج استطلاع الرأي العام على الجمهور المصري

يعرض هذا القسم نتائج الاستطلاع الذي أجري على المصريين لمعرفة آرائهم بشأن القوانين الاجتماعية التونسية ومشاريع القوانين المقترحة بشأن الزواج وحقوق المرأة في الميراث، حيث تم سؤال المبحوثين عما إذا كانوا يوافقون على تطبيق القوانين التالية أم لا.

٤.١ـ مدى الموافقة على قانون المساواة في الميراث بين الرجال والنساء في مصر

يتضح من خلال النتائج انخفاض نسبة الموافقة على تطبيق قانون المساواة في الميراث بين المصريين حيث لا تتعدى نسبة الموافقة ٢٦٪ لكنها تظل أعلى من نسبة الموافقة في تونس والتي بلغت ١٨٪. وترتفع نسبة الموافقة في مصر بين الإناث لتبلغ ٣٢٪ مقارنةً بحوالي ٢٠٪ بين الذكور. ومن الجدير بالذكر وجود ارتفاع ملحوظ في نسبة الموافقة على القانون بين سكان الوجه القبلى حيث وصلت ٣٥٪، مقابل ٢١٪ بين سكان الوجه البحري و٢٢٪ في المحافظات الحضرية. ومن النتائج المفاجئة انخفاض نسبة الموافقة بارتفاع المستوى التعليمى حيث بلغت نسبة الموافقين على تطبيق القانون بين الحاصلين على تعليم جامعى ١٣٪ فقط مقابل ٢٤٪ بين الحاصلين على مؤهل متوسط/فوق متوسط و٣٢٪ بين الحاصلين على مؤهل أقل من متوسط. ويعد الشباب الأعلى موافقةً على القانون حيث تبلغ النسبة بينهم ٣٤٪ وتنخفض مع ارتفاع العمر حيث تصل ٢٥٪ بين الفئة العمرية ٣٠-٤٩ سنة و٢٢٪ بين الفئة العمرية ٥٠ فأكثر. أما بالنظر إلى نسب الموافقة طبقاً للمشاركة في قوة العمل نجد زيادة نسبة الموافقة بين المتعطلين الباحثين عن عمل ومن هم خارج قوة العمل في مصر (٢٩٪ و٣٠٪ على الترتيب) مقابل انخفاض واضح بين المشتغلين (٢١٪).

وتوضح النتائج أن الإناث الأقل تمكيناً هن الأكثر موافقة على القانون حيث تبلغ نسبة الموافقة بين الحاصلات على تعليم أقل من متوسط ٣٩٪مقابل ١٤٪ بين الحاصلات على تعليم جامعي أو أعلى.

شكل (٥) توزيع المصريين حسب موافقتهم على قانون المساواة في الميراث بين الرجل والنساء في مصر

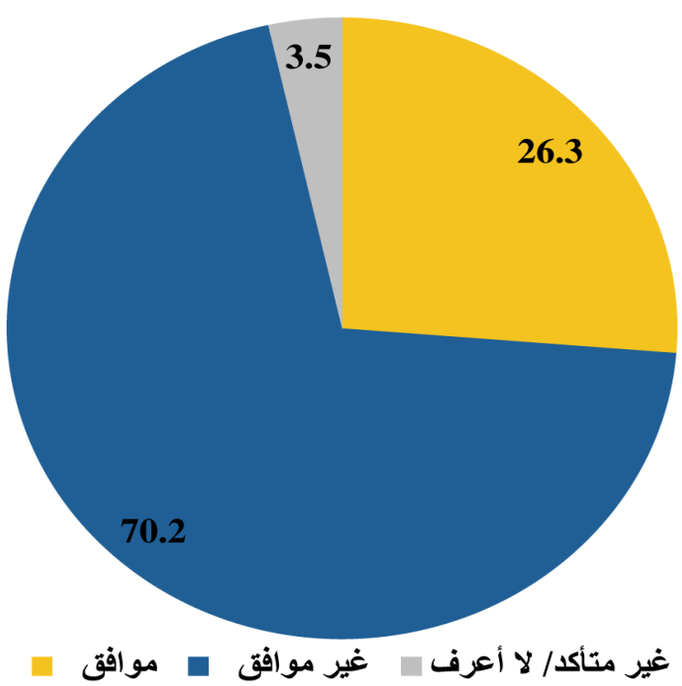

جدول (٩) نسب الموافقة والرفض على تطبيق قانون المساواة في الميراث بين الرجال والنساء في مصر حسب الخصائص الخلفية

الخصائص الخلفية		موافق	غير موافق	لا أعرف	٪	العدد
النوع++	ذكر	٢٠,٢٪	٧٧,٧٪	٢,١٪	١٠٠٪	٧٥٨
	أنثى	٣٢,٤٪	٦٢,٦٪	٥,٠٪	١٠٠٪	٧٥٤
العمر++	أقل من ٣٠	٣٤,٠٪	٦٢,٢٪	٣,٨٪	١٠٠٪	٣٩٧
	٣٠ -٤٩	٢٤,٩٪	٧٠,٥٪	٤,٥٪	١٠٠٪	٦٦٢
	٥٠ فأكثر	٢١,٦٪	٧٦,٧٪	١,٨٪	١٠٠٪	٤٥٤
نوع السكن	حضر	٢٥,٨٪	٧١,٥٪	٢,٧٪	١٠٠٪	٦٠١
	ريف	٢٦,٧٪	٦٩,٣٪	٤,١٪	١٠٠٪	٩١١
منطقة السكن++	المحافظات الحضرية	٢٢,٤٪	٧٣,٠٪	٤,٦٪	١٠٠٪	٢٣٧
	الوجه البحري	٢٠,٧٪	٧٧,٢٪	٢,١٪	١٠٠٪	٧٠٨
	الوجه القبلي	٣٤,٧٪	٦٠,٤٪	٤,٩٪	١٠٠٪	٥٥٦
	محافظات الحدود**	٤١,٧٪	٥٨,٣٪		١٠٠٪	١٢
المستوي التعليمي ++	أقل من متوسط	٣١,٨٪	٦٣,٥٪	٤,٧٪	١٠٠٪	٧٤٨
	متوسط/فوق متوسط	٢٤,٠٪	٧٣,٢٪	٢,٧٪	١٠٠٪	٥٤٨
	جامعي فأعلى	١٢,٩٪	٨٥,٣٪	١,٨٪	١٠٠٪	٢١٦
المستوي الاقتصادي* +	منخفض	٢٦,٩٪	٦٩,٠٪	٤,٢٪	١٠٠٪	٨٦٠
	متوسط	٢٧,٤٪	٧١,٢٪	١,٤٪	١٠٠٪	٤٢٤
	مرتفع	١٩,٧٪	٧٥,٦٪	٤,٧٪	١٠٠٪	١٩٤
مشاركة القوى العاملة ++	يعمل حالياً	٢٠,٧٪	٧٧,١٪	٢,١٪	١٠٠٪	٦١٧
	متعطل ويبحث عن عمل	٢٩,٦٪	٦٨,٨٪	١,٦٪	١٠٠٪	١٨٧
	خارج قوة العمل	٣٠,٢٪	٦٤,٦٪	٥,٢٪	١٠٠٪	٧٠٩
الإجمالي	٪	٢٦,٣٪	٧٠,١٪	٣,٦٪	١٠٠٪	
	العدد	٣٩٧	١٠٦٢	٥٤		١٥١٣

**عدد غير كاف للاستدلال الاحصائي
++ ذات دلالة إحصائية معنوية عند مستوى ثقة ٩٩٪ باستخدام chi_squared test of significance
+ ذات دلالة إحصائية معنوية عند مستوى ثقة ٩٥٪ باستخدام chi_squared test of significance

٢.٤ـ مدى الموافقة على قانون حق الزوجة في تطليق نفسها في مصر

بلغت نسبة المصريين الموافقين على حق الزوجة في تطليق نفسها ٢٧٪ مقابل ٦٨٪ رافضون و٥٪ أجابوا بأنهم لايستطيعون تحديد موقفهم.

شكل (٦) توزيع المصريين حسب الموافقة على قانون حق الزوجة في تطليق نفسها في مصر

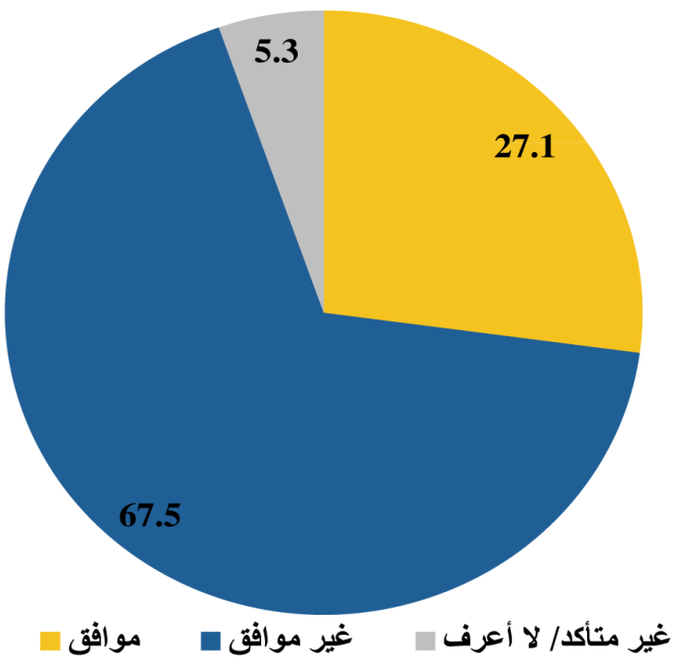

وتختلف أراء المصريين في تطبيق قانون حق الزوجة في تطليق نفسها في مصر باختلاف خصائصهم حيث وصلت نسبة الوافقة بين الإناث ٣٥٪ مقابل ٢٠٪ بين الذكور. كما توضح النتائج أن الإناث الأكثر تمكيناً أكثر مساندة للقانون حيث تبلغ نسبة الموافقة بين الحاصلات على تعليم جامعي ٣٥٪ مقابل ٢٧٪ بين الحاصلات على تعليم أقل من متوسط. ومن ناحية أخري ارتفعت نسبة قبول القانون بين الشباب أقل من ٣٠ سنة لتصل إلى ٣٥٪ مقابل ١٩٪ فقط بين الفئة الأكبر سناً. بدراسة الموافقة على القانون حسب المستويات التعليمية يظهر الحاصلون علي تعليم متوسط/فوق متوسط أكثر موافقة حيث وافق حوالي ٣٢٪ منهم على تطبيق ذلك القانون في مصر مقابل ٢٤٪ بين الحاصلين على تعليم أقل من متوسط و٢٦٪ بين الحاصلين على تعليم جامعي. وبالنظر إلى نسب الموافقة طبقاً للحالة العملية نجد زيادة نسبة الموافقة بين المتعطلين الباحثين عن عمل من هم خارج قوة العمل في مصر (٢٩٪ و٣٠٪ في الترتيب) مقابل ٢٣٪ بين المشتغلين.

ويبدو الوجه القبلي أكثر تحفظاً ناحية هذا القانون حيث لم تتعد نسبة الموافقين ٢٥٪ مقابل ٢٨٪ في الوجه البحري و٣٠٪ في المحافظات الحضرية.

جدول (١٠) نسب الموافقة والرفض على تطبيق قانون حق الزوجة في تطليق نفسها في مصر حسب الخصائص الخلفية

الخصائص الخلفية		موافق	غير موافق	لا أعرف	٪	العدد
النوع	ذكر	٪١٩,٨	٪٧٦,٠	٪٤,٢	٪١٠٠	٧٦٠
	أنثى	٪٣٤,٥	٪٥٩,٠	٪٦,٥	٪١٠٠	٧٥٤
العمر	أقل من ٣٠	٪٣٥,٢	٪٦١,٨	٪٣,٠	٪١٠٠	٣٩٨
	٣٠ -٤٩	٪٢٧,٨	٪٦٥,٥	٪٦,٧	٪١٠٠	٦٦٢
	٥٠ فأكثر	٪١٨,٩	٪٧٥,٦	٪٥,٥	٪١٠٠	٤٥٤
نوع السكن	حضر	٪٢٩,٢	٪٦٦,٧	٪٤,١	٪١٠٠	٦٠٢
	ريف	٪٢٥,٨	٪٦٨,١	٪٦,١	٪١٠٠	٩١١
منطقة السكن	المحافظات الحضرية	٪٣٠,٣	٪٦٤,٣	٪٥,٥	٪١٠٠	٢٣٨
	الوجه البحري	٪٢٧,٩	٪٦٧,٥	٪٤,٧	٪١٠٠	٧٠٧
	الوجه القبلي	٪٢٤,٥	٪٦٩,٤	٪٦,١	٪١٠٠	٥٥٦
	محافظات الحدود**	٪٤١,٧	٪٥٠,٠	٪٨,٣	٪١٠٠	١٢
المستوي التعليمي	أقل من متوسط	٪٢٤,٢	٪٦٩,٨	٪٦,٠	٪١٠٠	٧٤٨
	متوسط/فوق متوسط	٪٣١,٥	٪٦٤,٥	٪٤,٠	٪١٠٠	٥٤٨
	جامعي فأعلى	٪٢٥,٨	٪٦٧,٣	٪٦,٩	٪١٠٠	٢١٧
المستوي الاقتصادي	منخفض	٪٢٦,٤	٪٦٧,٨	٪٥,٨	٪١٠٠	٨٥٩
	متوسط	٪٢٦,٦	٪٦٨,٥	٪٤,٩	٪١٠٠	٤٢٥
	مرتفع	٪٢٨,٩	٪٦٧,٠	٪٤,١	٪١٠٠	١٩٤
مشاركة القوى العاملة	يعمل حالياً	٪٢٣,٠	٪٧٢,٣	٪٤,٧	٪١٠٠	٦١٧
	متعطل ويبحث عن عمل	٪٢٩,٠	٪٦٤,٥	٪٦,٥	٪١٠٠	١٨٧
	خارج قوة العمل	٪٣٠,٣	٪٦٤,٢	٪٥,٥	٪١٠٠	٧٠٩
الإجمالي	٪	٪٢٧,١	٪٦٧,٥	٪٥,٤	٪١٠٠	
	العدد	٤١١	١٠٢٢	٨١		١٥١٣

**عدد غير كاف للاستدلال الاحصائي

٤.٣ـ مدى الموافقة على قانون منع تعدد الزوجات في مصر

حاز قانون منع تعدد الزوجات في مصر على أعلى نسبة موافقة بين القوانين المعروضة، حيث بلغت نسبة الموافقين ٣١٪ وهي نسبة أقل من النسبة المشاهدة في تونس. وترتفع النسبة لتصل إلى حوالي ٤٢٪ بين الإناث مقابل ٢٠٪ بين الذكور. كما ترتفع نسبة الموافقة على القانون بين الشباب أقل من ٣٠ سنة لتصل إلى ٤٠٪ مقابل ٢٨٪ بين الفئة الأكبر سناً. وتنخفض نسبة الموافقة على القانون بارتفاع المستوى التعليمي حيث انخفضت نسبة الموافقة من ٣٣٪ بين الحاصلين على تعليم أقل من متوسط إلى ٢٢٪ بين الحاصلين على تعليم جامعي.

شكل (٧) توزيع المصريين حسب الموافقة على قانون منع تعدد الزوجات في مصر

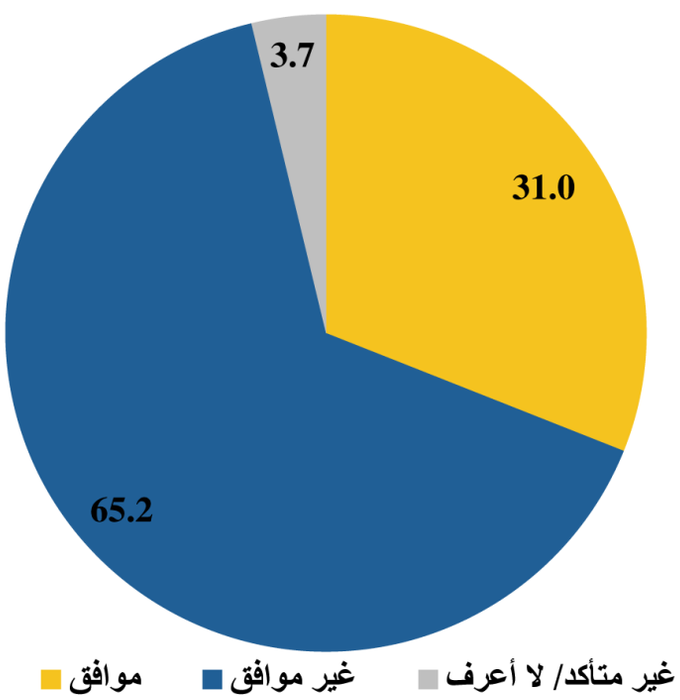

جدول (١١) نسب الموافقة والرفض على تطبيق قانون منع تعدد الزوجات في مصر حسب الخصائص الخلفية

الخصائص الخلفية		موافق	غير موافق	لا أعرف	٪	العدد
النوع++	ذكر	٢٠,٣٪	٧٦,٧٪	٣,٠٪	١٠٠٪	٧٦٠
	أنثى	٤١,٩٪	٥٣,٧٪	٤,٤٪	١٠٠٪	٧٥٤
العمر++	أقل من ٣٠	٣٩,٦٪	٥٦,١٪	٤,٣٪	١٠٠٪	٣٩٨
	٣٠ -٤٩	٢٧,٨٪	٦٨,٣٪	٣,٩٪	١٠٠٪	٦٦٣
	٥٠ فأكثر	٢٨,٤٪	٦٨,٥٪	٣,١٪	١٠٠٪	٤٥٤
نوع السكن	حضر	٣٠,٥٪	٦٦,٥٪	٣,٠٪	١٠٠٪	٦٠٣
	ريف	٣١,٤٪	٦٤,٤٪	٤,٣٪	١٠٠٪	٩١١
منطقة السكن++	المحافظات الحضرية	٢٨,٢٪	٦٨,٥٪	٣,٤٪	١٠٠٪	٢٣٨
	الوجه البحري	٢٨,٠٪	٦٦,١٪	٥,٩٪	١٠٠٪	٧٠٨
	الوجه القبلي	٣٦,٢٪	٦٢,٨٪	١,١٪	١٠٠٪	٥٥٧
	محافظات الحدود**	٣٣,٣٪	٦٦,٧٪	٠,٠٪	١٠٠٪	١٢
المستوي التعليمي +	أقل من متوسط	٣٢,٦٪	٦٢,٩٪	٤,٥٪	١٠٠٪	٧٤٩
	متوسط/فوق متوسط	٣٢,٦٪	٦٤,٥٪	٢,٩٪	١٠٠٪	٥٤٨
	جامعي فأعلى	٢٢,٠٪	٧٤,٨٪	٣,٢٪	١٠٠٪	٢١٧
المستوي الاقتصادي	منخفض	٣١,٠٪	٦٥,٠٪	٤,٠٪	١٠٠٪	٨٦٠
	متوسط	٣١,٠٪	٦٤,٨٪	٤,٢٪	١٠٠٪	٤٢٥
	مرتفع	٢٩,٩٪	٦٨,٦٪	١,٥٪	١٠٠٪	١٩٤
مشاركة القوى العاملة ++	يعمل حالياً	٢٧,٣٪	٧٠,٦٪	٢,١٪	١٠٠٪	٦١٩
	متعطل ويبحث عن عمل	٢٦,٧٪	٦٩,٠٪	٤,٣٪	١٠٠٪	١٨٧
	خارج قوة العمل	٣٥,٤٪	٥٩,٥٪	٥,١٪	١٠٠٪	٧٠٩
الإجمالي	٪	٣١,١٪	٦٥,٢٪	٣,٨٪	١٠٠٪	
	العدد	٤٧٠	٩٨٨	٥٧		١٥١٥

**عدد غير كاف للاستدلال الاحصائي

++ ذات دلالة إحصائية معنوية عند مستوى ثقة ٩٩٪ باستخدام chi_squared test of significance

+ ذات دلالة إحصائية معنوية عند مستوى ثقة ٩٥٪ باستخدام chi_squared test of significance

٤.٤ مدى الموافقة على قانون زواج المرأة المسلمة من غير المسلم في مصر

توضح النتائج رفض معظم المصريين باختلاف خصائصهم لفكرة زواج المرأة المسلمة من غير المسلم حيث بلغت نسبة الموافقة ٣٪ مقابل ٩٤٪ رافضين للأمر و٣٪ أجابوا بأنهم لا يستطيعون التحديد.

جدير بالذكر أن نسبة الموافقين في مصر أقل من النسبة التي تم رصدها في تونس والتي بلغت ٩٪.

شكل (٨) توزيع المصريين حسب الموافقة على قانون زواج المرأة المسلمة من غير المسلم في مصر

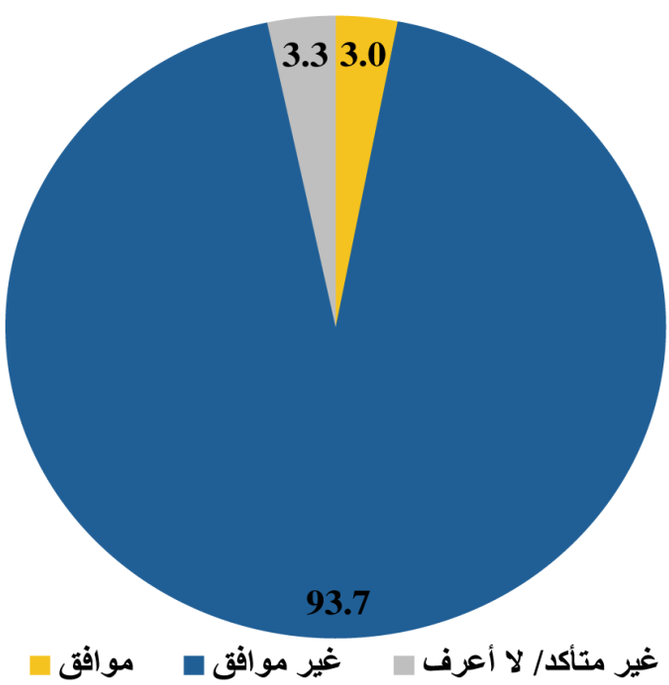

جدول (١٢) نسب الموافقة والرفض على تطبيق قانون زواج المرأة المسلمة من غير المسلم في مصر حسب الخصائص الخلفية

الخصائص الخلفية		موافق	غير موافق	لا أعرف	٪	العدد
النوع	ذكر	٣,٢٪	٩٣,٧٪	٣,٢٪	١٠٠٪	٧٥٩
	أنثى	٢,٨٪	٩٣,٨٪	٣,٥٪	١٠٠٪	٧٥٣
العمر	أقل من ٣٠	٤,٣٪	٩٤,٠٪	١,٨٪	١٠٠٪	٣٩٨
	٣٠ -٤٩	١,٤٪	٩٥,٠٪	٣,٦٪	١٠٠٪	٦٦١
	٥٠ فأكثر	٤,٤٪	٩١,٤٪	٤,٢٪	١٠٠٪	٤٥٣
نوع السكن	حضر	٣,٢٪	٩٣,٤٪	٣,٥٪	١٠٠٪	٦٠٣
	ريف	٣,٠٪	٩٣,٨٪	٣,٢٪	١٠٠٪	٩٠٩
منطقة السكن	المحافظات الحضرية	٣,٤٪	٩٢,٤٪	٤,٢٪	١٠٠٪	٢٣٨
	الوجه البحري	٣,٤٪	٩٣,٣٪	٣,٣٪	١٠٠٪	٧٠٦
	الوجه القبلي	٢,٢٪	٩٥,٠٪	٢,٩٪	١٠٠٪	٥٥٦
	محافظات الحدود**	٨,٣٪	٩١,٧٪	٠,٠٪	١٠٠٪	١٢
المستوي التعليمي	أقل من متوسط	٢,٧٪	٩٢,٩٪	٤,٤٪	١٠٠٪	٧٤٩
	متوسط/فوق متوسط	٣,٨٪	٩٤,٥٪	١,٦٪	١٠٠٪	٥٤٧
	جامعي فأعلى	٢,٣٪	٩٤,٤٪	٣,٢٪	١٠٠٪	٢١٦
المستوي الاقتصادي*	منخفض	٢,٨٪	٩٤,٢٪	٣,٠٪	١٠٠٪	٨٥٨
	متوسط	٣,٣٪	٩٢,٥٪	٤,٢٪	١٠٠٪	٤٢٥
	مرتفع	٣,٦٪	٩٣,٨٪	٢,٦٪	١٠٠٪	١٩٤
مشاركة القوى العاملة	يعمل حالياً	٤,٤٪	٩٢,٠٪	٣,٦٪	١٠٠٪	٦١٦
	متعطل ويبحث عن عمل	١,١٪	٩٧,٣٪	١,٦٪	١٠٠٪	١٨٧
	خارج قوة العمل	٢,٣٪	٩٤,٢٪	٣,٥٪	١٠٠٪	٧٠٩
الإجمالي	٪	٣,٠٪	٩٣,٧٪	٣,٢٪	١٠٠٪	
	العدد	٤٥	١٤١٧	٥٠		١٥١٢

**عدد غير كاف للاستدلال الاحصائي

٤.٥ـ رأي المصريين في التأثير السياسي لهذه القوانين علي الانتخابات الرئاسية التونسية القادمة

مع إقتراب التاريخ المحدد للانتخابات الرئاسية في تونس طرحت فكرة أن القوانين التي أقترحها قائد السبسي بشأن حقوق المرأة التونسية يمكن أن تشكل عامل هام تؤثر على أصوات النساء والرجال، ويعرض الشكل التالي رأي المصريين في مدي تأثير القوانين على تشجيع التونسيين على إعادة انتخاب قائد السبسي.

شكل (٩) توزيع المصريين حسب رأيهم فيما إذا كانت القوانين المقترحة ستشجع الرجال والنساء على إعادة انتخاب السبسي

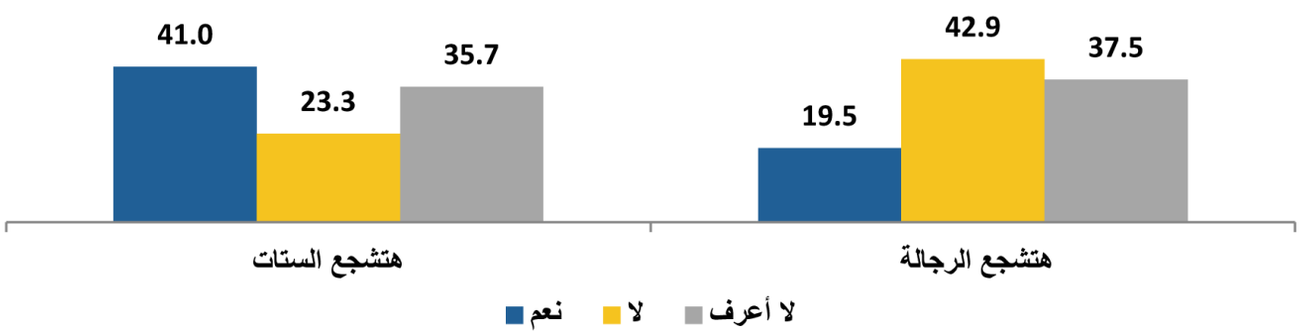

على الرغم من عدم قدرة أكثر من ثلث عينة المصريين تحديد رأيهم في تأثير القوانين المقترحة علي الانتخابات الرئاسة التونسية، يرى الأغلبية بأن القوانين سوف تساعد الرئيس التونسي الحالي على كسب أصوات النساء وذلك بنسبة ٤١٪ بينما أفاد حوالي ١٩٪ فقط بأن إقتراح تلك القوانين ستشجع الرجال على إعادة انتخاب قائد السبسي.

٥ـ المقترحات

بالرغم من أن معظم القوانين التونسية المعمول بها حالياً أو المقترحات المقدمة التي شملها الاستطلاع وخاصةً قوانين المساواة في الميراث بين الرجال والنساء، وحق المرأة في تطليق نفسها، ومنع تعدد الزوجات، تعتبر خطوات هامة على طريق تمكين المرأة وضمان حقوقها الاجتماعية إلا أن المجتمع التونسي وكذلك المجتمع المصري يميلان إلى رفضها، ويصل الرفض إلى أقل مستوى في حالة قانون منع تعدد الزوجات بينما يصل إلى أعلى مستوى له فيما يتعلق بزواج المسلمة من غير المسلم. يتضح من النتائج أيضاً أن هذه القوانين لن تشجع على إعادة انتخاب قائد السبسي كرئيساً لتونس مرة أخرى أى أنها لن تؤثر بصورة إيجابية على موقفة.

هذه النتائج ترجح ضرورة ما يلي:

١- طرح القوانين للنقاش العام قبل إقرارها حتى لا تجد مقاومة من الشعب التونسي.

٢- ضرورة رفع وعي الشعبين المصري والتونسي وربما الشعب العربي كله بحقوق المرأة الاجتماعية وما يترتب عليها من التزامات من الرجال والنساء على حدٍ سواء.

٣- ملاحظة أن طرح المزيد من القوانين التي لا تتوافق مع ثقافة وتراث الشعوب العربية دون وعي مجتمعي ومساندة مجتمعية لن تأتي بتأثير إيجابي على وضع المرشحين للانتخابات الرئاسية أو أى انتخابات على المستويات الإدارية الأقل.

٦ـ المصادر:

http://www.al-monitor.com/pulse/originals/201708//equality-in-inheritance-raises-controversy-in-tunisia.html

النص-الكامل-لخطاب-السبسي-بمناسبة-الاحتفال-بالعيد-الوطني-للمرأة

http://dhsprogram.com/pubs/pdf/FR40/FR40.pdf

https://muftah.org/tunisias-continued-pursuit-gender-equality-becomes-polarizing/#.WcjgDVuCzDc